

توقعات بتوزيع 5200 قسيمة خلال السنة المالية الحالية بورسلي: التجارة تبرم عقوداً بـ 90 مليون دينار لتلبية حاجة المستفيدين من المواد الإنشائية المدعومة



د. أماني بورسلي

كونا: قالت وزيرة التجارة والصناعة د. أماني بورسلي إن الوزارة أبرمت عقوداً بنحو 90 مليون دينار مع عدد من شركات مواد البناء لتلبية حاجة المستفيدين من دعم المواد الإنشائية من أصحاب قروض البناء والترميم خلال السنة المالية الحالية. وأوضحت بورسلي في تصريح لـ «كونا» أمس أن الوزارة قامت بهذه الخطوة بعد التنسيق مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية والبنية التحتية والمجلس الأعلى للتخطيط وغيرها من الجهات المعنية، حيث من المتوقع أن يتم توزيع 5200 قسيمة على المستحقين من المواطنين خلال السنة المالية الحالية ضمن مشاريع خطة التنمية.

وأضافت أن ما قامت به الوزارة بعد خطوة استباقية لتأمين حاجة المستفيدين من دعم المواد الإنشائية التي تخصص لأصحاب القروض الإسكانية سواء أكانت هذه القروض للبناء أم للترميم، مشيرة إلى

أن العقود التي أبرمتها الوزارة تفي بجميع الطلبات المتوقع أن تصل إلى الوزارة خلال السنة المالية الحالية. وأفادت بورسلي بأن قطاع التموين في الوزارة قام بجهود كبيرة في سبيل إعداد خطة تأمين المواد الإنشائية للمستفيدين، مؤكدة أن هذه الخطة بنيت على عدد من البيانات والأحصاءات الدقيقة التي حصلت عليها الوزارة من جهات الاختصاص للقيام بواجبها على أكمل وجه وفقاً لخططها الاستراتيجية المتزامنة مع المشاريع الإسكانية المدمجة ضمن خطة التنمية للدولة.

ونذكر أن قطاع التموين في الوزارة يتابع بشكل مستمر مستجدات السوق ومتغيرات أسعار مواد البناء في سبيل تأمين احتياجات المستفيدين مهما كانت الظروف المحلية والخارجية لأسواق المواد الإنشائية معربة عن شكرها لما يقوم به منتسبو قطاع التموين في الوزارة من جهود حثيثة في سبيل تحقيق هذه الغاية.

وأكدت أن قطاع التموين من القطاعات الحيوية في وزارة التجارة والصناعة نظراً إلى ارتباطه بشكل مباشر بشريحة كبيرة من المواطنين والمواطنات، مضافة أن تطوير هذا القطاع من الأولويات التي تعمل عليها الوزارة بشكل دائم. وقالت بورسلي إن هناك خطة طموحة تعمل الوزارة بموجبها على تعزيز أداء قطاع التموين وغيره من قطاعات الوزارة لاسيما القطاعات الحيوية منها التي ترتبط بشكل مباشر بمصالح المواطنين والمواطنات بهدف تحقيق الأهداف المنشودة للوزارة بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز استقرار الأسواق المحلية.

يذكر أن الوزارة تقوم بصرف أربع مواد بناء للمستفيدين هي الحديد بـ 75 ديناراً للطن الواحد والأسمنت بـ 750 فلساً للكيس والطابوق الأبيض العازل بـ 17 ديناراً و 750 فلساً للمتر المربع وطابوق الجيري بـ 36 ديناراً لكل ألف طابوقة.

«انفوسنتر» تستعد لإقامة معرض «انفو كونكت»



أحمد المنصور

تستعد شركة انفو سنتر لإقامة معرض انفو كونكت وأنفوبيز في دورته الـ 31 على أرض المعارض الدولية في مشرف في الفترة ما بين 29 يناير و 4 فبراير 2012، بمشاركة تقدر ما بين 130 و 140 شركة وجهة حكومية من داخل الكويت وخارجها.

ويهدف المناسبة صرح مدير عام الشركة أحمد المنصور بأن المعرض في دورته الجديدة يتميز بنمو حجم ونوعية المشاركة سواء من داخل الكويت أو من خارجها وزيادة المساحات لتصل إلى 18 ألف متر مربع مقارنة مع 12 ألف متر مربع بالمعرض السابق، حيث سيستغل أربع صالات هي (5، 6، 7، 8) في أرض المعارض الدولية في مشرف وتم شغل 80٪ من المساحات حتى هذه اللحظة.

انفو كونكت هذه السنة يتمثل بمشاركة قطاع جديد وهو قطاع الصيانة وإصلاح الأجهزة التكنولوجية مثل الكمبيوتر واللابتوب وأجهزة النقل وغيرها من الأجهزة ذات التقنية العالية، بالإضافة إلى تقديم خدمات ما بعد البيع تشارك فيه شركات محلية متخصصة ورائدة في هذا المجال، مضيفاً أنه سيتم تخصيص مساحة لهذا القطاع، ما يعكس حرص الشركة على توفير جميع الخدمات ومواكبة

عمليات حفر آبار النفط تستهلك جزءاً كبيراً من رأسمال الشركات و التكنولوجيا الحديثة تقلل من التكلفة

أكد مدير مجموعة الحفر التطويري في شركة نفط الكويت عياد الكندري أن عمليات الحفر تستهلك جزءاً كبيراً من رأسمال الشركات وتطبيق تقنية التكنولوجيا الحديثة والبخار، سوف يقلل من التكاليف ويرفع العائد التجاري من خلال تطوير الحقول المختلفة. وأضاف الكندري في تصريحات صحافية على هامش الاجتماع الـ 32 للجان الفنية المنبثقة من لجنة الحفر العامة التابعة للجنة الشركات النفطية الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي أن التحدي الذي تواجهه شركات الحفر مختلفة، موضحاً أن عمليات الحفر لا تشمل المكامن والتركيب الجيولوجية سواء التي تم اكتشافها وتسمى حقولاً استكشافية أو المكتشفة وتبدأ مرحلة التحديد أو بعد التحديد وتدخل في مراحل التطوير وهناك مراحل للتطوير ابتدائي أو ثانوي. وأوضح أن التحديان تختلج حسب طبيعة الآبار فهناك الآبار العميقة وتحدياتها: الضغوط العالية والحراريات العالية والمعلومات غير الدقيقة عن الطبقات، موضحاً أن هناك تكنولوجيا غير مستخدمة في الكويت قد تكون مستخدمة عالمياً إلا أنها قد لا تتواءم مع المكامن النفطية، وأشار إلى أهمية تقنين الوقت وارتفاع أسعار النفط ترتفع كل الخدمات المتعلقة بالبحر والمواد المستخدمة وتبدأ بالصعود ويبقى دورنا في تقليل

تكاليف الحفر لأقصى درجة من خلال خلق اصول وآبار ذات جودة عالية وعمر افتراضي كبير لزيادة النفط والغاز لسنوات أكبر. ونفى الكندري إغراق كامان في الكويت، موضحاً أن هناك فرقاً بين الآبار والمكامن فالآبار غير المنتجة تجارياً ليست مكامن ومعدل نجاح الاستكشاف في الكويت وصل إلى أكثر من 70٪ لافتاً إلى أن تكلفة عمليات الحفر تقدر بالمليارات. ومن جانبه قال مدير صيانة الحفر والآبار في شركة أرامكو السعودية خالد العبدالقادر إن مجال الحفر ويتم تطبيقها في مناطق الخليج هي الحفر الأفقي، بالإضافة إلى أن هناك تقنيات متقدمة تجري التجارب والمروحة تعود للمستثمرين في الشركة، لافتاً إلى أن الشركة مشاركة بين القطاع الحكومي والخاص «قطاع أعمال» وكشركة ندير عمليات النفط باسم المساهمين. وأوضح أن إنتاج النفط العماني نحو 750 - 900 ألف برميل يومياً وكشركة تنمية نفط عمان لدينا نحو 35 صفاًرة و 28 عملية تنظيف.

● أحمد مغربي

تقرير البورصة اليومية

السوق يواصل ارتفاعاته مدعوماً بعمليات المضاربة على «الرخيصة»



اللون الأخضر يغطي شاشات التداول (قاسم باشا)

بيتك فشهد تداولات محدودة للغاية لكنه استقر عند مستوى 900 فلس بعد أن كان متراجعا خلال الجلسة بواقع 10 فلس، وارتفع سهم برقان بمقدار 10 فلس بعد تداولات نشطة في إطار التجميع على السهم في ظل استهدافه مضاربياً. وقد شهد قطاع الشركات الاستثمارية نشاطاً كبيراً من خلال استمرار التداولات القوية والتي يغلب عليها الطابع المضاربي، حيث واصلت مجموعة أيفنا نشاطها المضاربي من خلال تداولات قوية، أما سهم الامتياز فشهد تداولات قوية تجاوزت 9 ملايين سهم ارتفع على أثرها بواقع فلسين، ويبدو أن هناك أخباراً إيجابية حول السهم.

كما شهدت سهم الشركات العقارية تداولات مضاربة خلال تعاملات أمس، وكان سهم المباني قد تعرض لعمليات بيع بهدف جني الأرباح بعد الارتفاعات التي شهدتها الأسبوع الماضي، وتراجع السهم بواقع 20 فلساً بعد تداولات متوسطة، وواصل سهم الوطنية العقارية نشاطه المحوط وارتفع بواقع 5 فلس بعد تداولات قوية.

وقد استمر النشاط من قطاع الشركات الصناعية من خلال مواصلة سهم الصناعات لنشاطه خلال الفترة الأخيرة، وشهد السهم اقبالاً من خلال تداول 16,8 مليون سهم ارتفع بعدها 5 فلس ليصل إلى 265 فلساً، فيما شهد سهم القرين تداولات قوية ارتفع على إثرها بواقع 4 فلس. كما غلبت عمليات البيع في قطاع الأسهم الخدمية على عمليات الشراء، وشهد سهم اجيليني تراجعاً بواقع 5 فلس بعد أن كان مرتفعاً خلال الجلسة، وتم تداول أكثر من 10 ملايين سهم في ظل استمرار اهتمام المتداولين بالسهم، أما سهم زين فتراجع بواقع 10 فلس بعد تداولات محدودة.

● شريف حمدي

استهل سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع على ارتفاع على مستوى مؤشريه، وذلك على إثر عمليات شراء انتقائية ركزت على الأسهم محط اهتمام للمضاربين خلال المرحلة الحالية، حيث بدأت الجلسة على عمليات تجميع واضحة لأسهم الميادين واجيليني والوطنية والصناعات وبقا والتخصيص مع ضعف واضح في الإقبال على الأسهم القيادية خاصة في قطاع البنوك الذي شهد هدوءاً لافتاً في بداية الجلسة. ومع مرور الوقت وزيادة مكاسب السوق من عمليات التجميع التي شملت أسهماً كثيرة في قطاعات متنوعة خاصة في الاستثمار والأغذية، بدأت عمليات تصريف بهدف جني الأرباح في الظهور في منتصف الجلسة تقريباً، وركزت هذه العمليات على قطاع الخدمية أكثر من غيره، الأمر الذي قلص من مكاسب مؤشري السوق، لكن مع دخول جلسة التداول في مرحلة الاقفال عادت عمليات التجميع تنشط مرة أخرى وتشمل أسهماً بنكية وصناعية مما زاد من مكاسب السوق.

أرقام ومؤشرات

31.1

نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,53٪، وارتفاع المؤشر الوزني بنسبة 0,42٪.

195

مليون سهم تم تداولها بقيمة 34,6 مليون دينار.

5

شركات استحوذت أسهمها على 46,8٪ من القيمة الاجمالية، واستحوذ سهم الصناعات على 12,7٪ من القيمة الاجمالية للتداول.

5

قطاعات سجلت مؤشراتها ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس تصدرها قطاع الاستثمار بواقع 55,8 نقطة، تلاه قطاع البنوك بواقع 44,3 نقطة.

وبهذا الارتفاع الجديد في بداية تعاملات الأسبوع اقترب المؤشر العام من ملامة مستوى 5900 نقطة، وهو مؤشر إيجابي سنعكس آثاره على مجمل أداء السوق خلال المرحلة المقبلة. وشهدت الجلسة استمرار معدلات السيولة عند مستوى الـ 30 مليون دينار على وقع ارتفاع معدلات كميالت التداول سواء للأسهم الكبيرة أو الصغيرة، كما شهدت الجلسة استمرار الزخم على سهم الصناعات بعد تأكيد الشركة أن هناك مفاوضات مبدئية لبيع حصتها في شركة المباني، غير أنه لا يوجد اتفاق نهائي حول هذا الشأن.

وقد ارتفع المؤشر العام للبورصة بواقع 31,1 نقطة ليغلق عند مستوى 5898,6

وزارة المالية



قانون رقم (46) لسنة 2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقتولة في ميزانية الدولة

يسر وزارة المالية أن تعلن في إطار مواصلة مهامها لتطبيق القانون المشار إليه أعلاه والذي يتضمن بعد المراجعة الواردة بمقدمته على المواد التالية:

مادة (1)

تحصل نسبة مقدارها (1%) سنوياً من صافي أرباح الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقتولة، ولهذه الشركات عند تقديم إفرائها بالمستحق عليها مرفقا بها ميزانياتها السنوية بموجب هذا القانون أن تحدد القدر الذي يمثل زكاة عن أموالها من المبلغ المحصل. كما أن لها أن تطلب توجيه المبلغ المستحق عليها أو جزءاً منه إلى إحدى الخدمات العامة.

ويعاقب كل من قدم بيانات غير صحيحة أو امتنع عن تقديمها بقصد التهرب من أداء النسبة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الحكم بسداد المبلغ المطلوب.

مادة (2)

تتولى وزارة المالية تحصيل النسبة المقررة بالمادة الأولى لصالح الخزينة العامة للدولة ولكيفية التي ينظمها هذا القانون ولائحته التنفيذية.

مادة (3)

يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون التي تبيّن قواعد وإجراءات التحصيل والإفراق للأموال المحصلة في مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور هذا القانون متضمنة المصارف الشرعية للزكاة بعد أخذ موافقة هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وذلك مع مراعاة أحكام المادة الأولى من هذا القانون.

مادة (4)

يستثنى من تطبيق هذا القانون الشركات المملوكة للحكومة والتي يصدر بإنشائها قوانين خاصة، والشركات التي يطبق عليها الرسوم رقم (3) لسنة 1955 المشار إليه.

مادة (5)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد صدور اللائحة التنفيذية.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم (46) لسنة 2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقتولة في ميزانية الدولة

تسجيل الشركات وتقديم الإقرار المالي

مادة (6)

تلتزم الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقتولة المؤسسة قبل سريان القانون بالتسجيل لدى وزارة المالية في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من بدء سريان القانون. كما تلتزم الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقتولة والتي تؤسس بعد العمل بالقانون بالتسجيل لدى وزارة المالية بموجب إخطار يقدم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تأسيسها.

وتصدر وزارة المالية تعميماً بالتمودج المعتمد لتسجيل الشركات وتحدد في التعميم ذاته إجراءات تسجيل الشركات والبيانات الواجب إرفاقها.

مادة (7)

على الشركات الخاضعة للقانون أن تقدم الإقرار المالي لوزارة المالية مدققاً من قبل أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة لدى وزارة المالية خلال مدة لا تتجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر الرابع التالي لتاريخ انتهاء الفترة الخاضعة وسداد المبلغ المستحق مع الإقرار على أن يرفق به الآتي:

- الميزانية العمومية والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها.
- البيانات المؤيدة للتوزيعات التقديرية المستلمة.
- محضر الجمعية العمومية.

وقد فرض هذا القانون بهدف تمويل الخزينة العامة للدولة بالمبالغ المستحقة على الشركات، وتوجيه القدر الذي تحدده تلك الشركات على أنه يمثل زكاة عن أموالها للمصارف الشرعية للزكاة، وذلك لتوجيه المبلغ المستحق على هذه الشركات أو جزءاً منه إلى إحدى الخدمات العامة.

لذلك:

تهيب الوزارة بجميع الشركات المساهمة العامة والمقتولة الكويتية ومن في حكمها العاملة في الكويت بضرورة الالتزام بالتسجيل لدى وزارة المالية في الموعد المحدد، وعلى التمودج المعد لذلك والذي يمكن الحصول عليه من مبنى الوزارة (مجمع الوزارات، بلك 14، الدور الأول)، أو من الموقع الإلكتروني (www.mof.gov.kw)، على أن ترفق به المستندات التالية:

● صورة من عقد تأسيس الشركة. ● صورة من شهادة السجل التجاري الخاص بالشركة. وإذ تأمل الوزارة تعاون كافة الشركات بأحكامه، فإن الوزارة يهتما التأكيد على أنها لن تأو جهداً في تقديم خدماتها لهذه الشركات والرد على استفساراتها على الأرقام التالية: 22482151 - 22482053.